

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العدل



والي ولاية ورقلة



الديوان الوطني لمكافحة
المخدرات وإدمانها

يوم دراسي مشترك لناحية الجنوب حول:
الوقاية و أولوية العلاج كبديل للعقاب في إطار
أحكام القانون 05-23



21 ديسمبر 2023
بجامعة قاصدي مرباح - ورقلة

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

6 شارع الإستقلال، قصر مصطفى باشا - الجزائر-
رقم الهاتف: +213 (0) 23 51 50 04
رقم الفاكس: +213 (0) 23 51 53 67

البريد الإلكتروني:

secretariat.onlcdt@gmail.com

الموقع الإلكتروني:

onlcdt.mjustice.dz

يعالج اليوم الدراسي المسائل التالية:

- * الإطار المفاهيمي لظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية وادمانها، على ضوء تعديل 2023 يتأسها السيد رئيس مجلس قضاء ورقلة
- أحكام القانون الجديد بين النظري والتطبيق يتأسها السيد المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها.
- ستنظم تظاهرة رياضية تحت شعار " المخدرات عدو الحياة " يشارك فيها المدعوين

إشكالية اليوم الدراسي

بحكم موقعها الجغرافي المتواجد في جنوب أوروبا ومركز شمال إفريقيا، تمثل الجزائر ممرًا خصبًا في مجال الإتجار الغير شرعي للمخدرات، خاصة الإتجار الدولي للمخدرات والمؤثرات العقلية.

تضاف إلى هذه العوامل، شساعة إقليمها وحدوده مع ستة دول أخرى، وكذا طبيعة التركيبة السكانية الجزائرية (45,8 مليون نسمة)، حيث يمثل عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة، أكبر نسبة من إجمالي الساكنة.

تؤكد الجزائر وفاءها بالتزاماتها التي تعهدت بها، من خلال تنفيذ استراتيجيتها لمكافحة المخدرات، ورغبتها في ترقية وإعادة مراجعة وتعزيز برامج فعالة، شاملة ومدمجة لخفض الطلب، التي تقوم على معطيات علمية و تدابير مختلفة فيما يخص الوقاية الأولية، التدخل المبكر، العلاج، الرعاية وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي للمدمنين.

وقعت الجزائر وصادقت منذ حصولها على الاستقلال، على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، كما صادقت على الاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بفيينا لسنة 1988، تبنت وعززت قوانينها لمواجهة الاستهلاك المتزايد للمخدرات الذي وصل إلى نسب تتطلب

أهمية اليوم

تعتبر مكافحة ظاهرة المخدرات وجميع أشكال الجريمة المنظمة

من أبرز اهتمامات الدولة الجزائرية، حيث أن انتشار هذه الظاهرة يعتبر أحد العوامل التي تؤدي إلى تفاقم العنف في المجتمعات، وما زاد من خطورة الظاهرة اتساع نطاقها وتجاوز مخاطرها لحدود الدول، حيث أصبحت تكتسي بعدا دوليا مما جعلها تشكل مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي.

تعد ظاهرة المخدرات من المواضيع الهامة التي شغلت الرأي العام

الوطني والدولي، حيث لا تخلو الجرائد والإذاعات الجزائرية من الحديث عن انتشار هذه الظاهرة، بما ينبيء بسرعة انتشارها داخل المجتمع، حيث مست كل الفئات وما زالت مشكلة تهدد كيان ومستقبل الأمة الجزائرية.

يعتبرها الكثير من الباحثين بوابة الإجرام، نتيجة التطور المتزايد لأعداد الأشخاص الواقعين في شرك المخدرات على المستويين الوطني والدولي.

يهدف هذا اليوم الدراسي إلى المساهمة في رسم تصور شامل ومتكامل لأزمة المخدرات من حيث أسبابها ودوافعها وكيفية مواجهتها، وتوفير أساليب عملية لمكافحةها.

من خلال أشغال هذا اليوم الدراسي نحاول تسليط الضوء على هذه الآفة وتأصيل أسباب انتشارها من المنظور الشرعي والديني، العوامل النفسية والاجتماعية وكذا العواقب الصحية والنفسية الناجمة عن الاستهلاك والإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، كما سنتطرق إلى التدابير والأحكام التشريعية التي جاء بها القانون 05-23 المؤرخ في 7 مايو 2023، المعدل والمتمم للقانون 18-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الإستعمال والإتجار غير المشروعين بها وسبل تطبيقه على أرض الواقع.

سن المشرع الجزائري الآليات القانونية الضرورية لمعالجة آفة المخدرات والتعامل معها عن طريق القانون 05-23 المؤرخ في 7 مايو 2023، المعدل والمتمم للقانون 18-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الموسوم بقانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها، الذي يعكس السياسة الجنائية الجزائرية في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

في ذات السياق تفاعلت الجزائر مع واقع هذه الظاهرة وآثارها السلبية على الفرد وأمن المجتمع واستقراره، إذ انعكس أثر هذا التفاعل في التعديل الأخير للقانون رقم 18-04، عن طريق نص القانون رقم 05-23، الذي مس الجانبين الوقائي والعلاجي لهذه الظاهرة، فضلا عن بعض الأحكام الموضوعية والإجرائية لمكافحةها.

يعالج هذا اليوم الدراسي إشكالية تطبيق الأحكام التشريعية المستحدثة في الميدان، ومدى فعاليتها في الوقاية من ظاهرة تفشي المخدرات والمؤثرات العقلية والتكفل العلاجي بالمدمنين من جهة أخرى.

من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة الأحكام التشريعية المستحدثة بموجب التعديل السالف الذكر في محاربة ظاهرة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية؟ وكذا دور السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات للتكفل بالمدمنين وعلاجهم ومتابعتهم؟